# التحولات الجيوسياسية وأثرها في استراتيجيات السلام الإقليمي (٢٠١١–٢٠٢٤)

**م.م. هاله سالم خلف محمد**
**جامعة كركوك/ كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات/ العراق**
hallasalem@uokirkuk.edu.iq

**الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى تحليل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٠١١ – ٢٠٢٤، ودراسة أثرها في استراتيجيات السلام الإقليمي. فقد أدت الثورات العربية، وانهيار عدد من الدول، وصعود الفواعل غير الحكومية، وتراجع الأحادية القطبية، وصعود النفوذ الصيني والروسي، إلى إعادة تشكيل بنية النظام الإقليمي. وقد انعكس ذلك في تغير خرائط التنافس والتحالفات، وظهور مسارات جديدة للتطبيع وتهدئة التوترات. يناقش البحث تراجع فعالية استراتيجيات التسوية التقليدية، وبروز صيغ جديدة للسلام مثل اتفاقيات إبراهيم، ودبلوماسية خفض التصعيد، والتحولات البراغماتية في سياسات القوى الإقليمية الكبرى، كما يستعرض فرص بناء هندسة أمنية جديدة في المنطقة تقوم على التعاون الاقتصادي، وربط السلام بالتنمية، وتخفيف سباق التسلح، وإطلاق منصات للحوار الإقليمي. ويخلص البحث إلى أن فرص السلام باتت أكبر مما كانت عليه قبل عقد، إلا أن التحديات البنيوية وفي مقدمتها الصراع العربي–الإسرائيلي وهشاشة الدولة الوطنية ما تزال تعيق بناء سلام مستدام، ويقترح البحث مجموعة من التوصيات لتعزيز مسارات الاستقرار والأمن التعاوني في المنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** التحولات الجيوسياسية، السلام الإقليمي، الأمن الإقليمي، اتفاقيات إبراهيم، النظام الإقليمي العربي.

## Geopolitical Transformations and Their Impact on Regional Peace Strategies (2011–2024)

Assistant lecturer Hala Salem Khalaf Mohammed
University of Kirkuk, College of Computer Science and Information Technology, Iraq
hallasalem@uokirkuk.edu.iq

**Abstract :**

This study examines the major geopolitical transformations that reshaped the Middle East between 2011 and 2024 and analyzes their impact on regional peace strategies. The findings show that the Arab uprisings, state collapse, the rise of non-state armed actors, and the decline of U.S. unipolarity—alongside the growing influence of China and Russia have fundamentally altered the regional system. These developments reshaped patterns of rivalry and alliances, leading to new

approaches to normalization and de-escalation. The research argues that traditional peace strategies, such as bilateral agreements and externally imposed settlements, have lost their effectiveness in addressing the complex and multi-layered nature of regional conflicts. New models including the Abraham Accords, de-escalation diplomacy, and pragmatic shifts in the policies of key regional powers have emerged as alternative paths toward stability. The paper explores the opportunities for constructing a new regional security architecture based on economic interdependence, cooperative security, arms-control measures, and inclusive political dialogue. It concludes that while opportunities for peace have increased, deep structural challenges most notably the unresolved Palestinian–Israeli conflict and the fragility of several Arab states continue to hinder sustainable regional stability. The study offers several recommendations to enhance regional cooperation and strengthen prospects for long-term peace.
**Keywords:**Geopolitical transformations, regional peace, Middle East security, Abraham Accords, regional system.

## المقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٤ تحولات جيوسياسية عميقة أحدثت تغيراً جذرياً في بنية النظامين الإقليمي والدولي، ودفعت باتجاه إعادة تشكيل خرائط القوة، وأنماط التحالفات، واستراتيجيات الأمن والسلام. فقد أدت الثورات العربية، وما رافقها من انهيارات دولة وصعود فواعل مسلحة غير حكومية، إلى نشوء بيئة إقليمية مضطربة اتسمت بتشابك الصراعات الداخلية مع التنافسات الإقليمية والدولية، الأمر الذي جعل المنطقة إحدى أكثر البيئات عرضة للاضطراب وعدم الاستقرار في العالم.

كما ساهمت التحولات الدولية، ولا سيما تراجع الأحادية القطبية وصعود قوى دولية جديدة مثل الصين وروسيا، في إعادة صياغة موازين القوى الإقليمية وخلق مساحات أوسع لحركة الفاعلين الإقليميين. وقد ظهر ذلك بوضوح في انخراط الصين في ملفات حساسة كاتفاق التقارب السعودي–الإيراني (٢٠٢٣)، ودور روسيا العسكري في سوريا منذ ٢٠١٥، بما يعكس انتقال الشرق الأوسط من كونه ساحة نفوذ أحادية أميركية إلى مسرح تنافسي متعدد الأقطاب.

وفي ظلّ هذه التحولات، برزت مبادرات غير مسبوقة للسلام الإقليمي، مثل اتفاقيات إبراهيم (٢٠٢٠)، وجهود خفض التصعيد بين القوى الإقليمية: الخليجية–الخليجية (قمة العلا ٢٠٢١)، والسعودية–الإيرانية (٢٠٢٣)، والجهود العُمانية–القطرية في الوساطة باليمن وغيرها. وفي الوقت نفسه، كشفت الحرب في غزة (٢٠٢٣–

٢٠٢٤) عن هشاشة البنى الأمنية القائمة، وأظهرت ضرورة تطوير مقاربة شمولية للسلام تتناول جذور الصراع بدل الاكتفاء بترتيبات جزئية.

## أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي: **إلى أي مدى أسهمت التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط (٢٠١١-٢٠٢٤) في إعادة تشكيل استراتيجيات السلام الإقليمي، وما حدود قدرة هذه الاستراتيجيات على بناء هندسة أمنية مستدامة في المنطقة؟**

وتنبثق عنها تساؤلات فرعية، أبرزها:

١. ما طبيعة التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة بعد ٢٠١١؟
٢. كيف أثرت هذه التحولات في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية؟
٣. ما أبرز استراتيجيات السلام التي ظهرت خلال المرحلة المدروسة؟
٤. ما فرص وتحديات بناء هندسة إقليمية جديدة للسلام؟

## ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من اعتبارات نظرية وعملية؛ فمن الناحية النظرية، يقدّم البحث تفسيراً علمياً لطبيعة التحولات البنيوية في النظام الإقليمي، ويوظّف مقاربات مثل نظرية "مجمّعات الأمن الإقليمي" لباري بوزان في تحليل تفاعلات الشرق الأوسط. أما من الناحية العملية، فيساهم البحث في تقديم رؤية لصانع القرار حول كيفية توظيف التحولات الجيوسياسية لتعزيز فرص السلام وخفض التوترات في المنطقة.

## ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تحليل أبرز التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بين ٢٠١١ و٢٠٢٤.
٢. دراسة كيفية تأثير هذه التحولات في خرائط الصراع والتحالف.
٣. تقييم استراتيجيات السلام الجديدة مثل التطبيع وخفض التصعيد.
٤. استشراف فرص بناء هندسة إقليمية مستدامة للسلام.

## رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن التحولات الجيوسياسية العميقة التي شهدتها المنطقة منذ ٢٠١١ دفعت الفاعلين الإقليميين إلى إعادة تشكيل استراتيجياتهم الأمنية، والانتقال من مقاربات الصراع المفتوح إلى

مقاربات خفض التصعيد والتطبيع الجزئي، غير أن هذه التحولات ما تزال غير كافية لإنتاج سلام مستدام بسبب استمرار النزاعات البنيوية في المنطقة".

## خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي لتحليل التحولات الجيوسياسية واستراتيجيات السلام، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في تتبع ودراسة ملفات مثل: الأزمة السورية، الحرب اليمنية، التقارب السعودي–الإيراني، واتفاقيات إبراهيم. كما يوظف البحث التحليل البنيوي للنظام الإقليمي اعتماداً على نظرية الأمن الإقليمي لباري بوزان.

## سادساً: حدود البحث

تتمثل الحدود المكانية في منطقة الشرق الأوسط، والحدود الزمانية في الفترة بين ٢٠١١ و٢٠٢٤، وهي فترة ذات دلالة استراتيجية بسبب ما شهدته من تغيرات بنيوية عميقة في التفاعلات الإقليمية والدولية.

## المبحث الأول: التحولات الجيوسياسية في البيئة الإقليمية (2011–2024)

شهد الشرق الأوسط خلال العقد الممتد من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤ واحدة من أكثر الفترات تقلباً في تاريخه الحديث، إذ ترافقت التحولات الداخلية التي شهدتها العديد من الدول العربية نتيجة الثورات والاحتجاجات الشعبية والحروب الأهلية مع تغيرات عميقة في بنية النظام الدولي، أبرزها تراجع الهيمنة الأميركية وصعود نفوذ قوى دولية جديدة كالصين وروسيا. وقد أدت هذه التحولات إلى إعادة صياغة موازين القوة الإقليمية، وظهور خرائط جديدة للتحالفات والصراعات، وتنامي أدوار الفاعلين من غير الدول.

وتبرز أهمية هذا المبحث في تحليل هذه التحولات بوصفها "المحرك الأساس" لكل التغييرات اللاحقة في استراتيجيات الأمن والسلام. ففهم إعادة التموضع الاستراتيجي للقوى الإقليمية الكبرى مثل السعودية، إيران، تركيا، إسرائيل، مصر، والإمارات لا يمكن أن يتحقق دون تحليل البنية الجيوسياسية الجديدة التي نشأت بعد عام ٢٠١١. كما أن التداخل بين العوامل العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية في الصراعات الإقليمية يجعل من الضروري دراسة طبيعة التوازنات الجديدة، وأنماط الصراع بالوكالة، وتحولات البيئة الأمنية.

إن هذا المبحث يسعى إلى توضيح كيف أعادت التحولات الدولية والإقليمية تشكيل "السياق العام" الذي تُصاغ ضمنه سياسات السلام والأمن، وكيف مهدت هذه التغيرات لظهور موجة جديدة من خفض التصعيد والمصالحات والتحالفات المرنة، الأمر الذي يجعل فهمه مقدمة لا غنى عنها للانتقال إلى تحليل أثر تلك التحولات في استراتيجيات السلام الإقليمي في المبحث الثاني.

### المطلب الأول: تحوّلات بنية النظامين الدولي والإقليمي وانعكاساتها على الشرق الأوسط

شهد الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١ تحوّلات بنيوية عميقة في بنية النظامين الدولي والإقليمي، انعكست بوضوح على طبيعة الصراعات، وعلى أدوات إدارة النفوذ، وعلى قدرة الدول والقوى الإقليمية على إعادة صياغة أدوارها الإستراتيجية، فقد أدى تراجع الأحادية القطبية التي تجسدت في الهيمنة الأميركية بعد نهاية الحرب الباردة، وصعود قوى دولية منافسة كالصين وروسيا، إلى بروز نمطٍ جديد من التوازنات المرنة التي أتاحت للدول الإقليمية هامش حركة أكبر، سواء عبر تنويع شراكاتها أو الانخراط في سياسات أكثر استقلالاً عن مراكز القرار الدولية (Fawcett 2021, 210–211)

ولم يكن حضور القوى الدولية في الإقليم حضوراً تقليدياً يعتمد على الدعم السياسي أو الاقتصادي فحسب، بل تجسّد في أدوار عسكرية ميدانية مؤثرة، كما في التدخل الروسي المباشر في سوريا منذ عام ٢٠١٥، والذي غيّر ميزان القوى العسكري ومآلات النزاع، كما ظهر الدور الصيني بشكل غير مسبوق عبر سلوك "القوة الاقتصادية الدبلوماسية"، وكان أبرز تجلياته رعاية الاتفاق السعودي–الإيراني في مارس ٢٠٢٣، وهو حدث وصفته العديد من الدراسات بأنه مؤشر على تشكّل نظام عالمي متعدد الأقطاب يؤثر مباشرةً في ترتيبات الأمن الإقليمي(Katz 2025, 34–36).

إلى جانب التحولات الدولية، أدت الثورات العربية إلى نشوء بيئة إقليمية جديدة اتسمت بانهيار هياكل السلطة في عدد من الدول، وصعود جماعات مسلحة طائفية وإثنية، وتحوّل ساحات مثل سوريا واليمن وليبيا إلى ميادين مفتوحة للصراعات بالوكالة، وقد ساهم ذلك في إعادة تعريف مفهوم "الأمن الإقليمي" بحيث لم يعد مقتصراً على التهديدات العسكرية التقليدية، بل بات يشمل تهديدات غير تقليدية مثل انهيار الدولة، الهجرة القسرية، الإرهاب، والجريمة المنظمة، وهي تطورات ترى الأدبيات أنها نقلت الشرق الأوسط من طور "الأمن الصلب التقليدي" إلى طور "الأمن المركب متعدد الفاعلين" (Salloukh 2013, 12–14).

كما أدت هذه التحولات إلى اشتداد التنافس الإقليمي بين القوى الإقليمية الكبرى مثل السعودية وإيران وتركيا وإسرائيل، إذ سعت كل دولة إلى إعادة تموضعها وفق أولويات جديدة، تشمل حماية المجال الحيوي، وتوسيع النفوذ عبر التحالفات، وتوظيف أدوات القوة الناعمة والخشنة معاً. وكان لهذا التنافس أثر مباشر في تشكيل مسارات الصراع والسلام، خاصةً في سوريا واليمن، وفي مسارات التطبيع أو التصعيد بين إسرائيل والدول العربية، وهو ما يوضح أن التحولات الجيوسياسية لم تكن مجرد تغيّر في موازين القوة، بل إعادة تشكيل حقيقية لبنية النظام الإقليمي نفسه (Jarząbek 2019, 77).

إن مجموع هذه المتغيرات الدولية والإقليمية خلق بيئة غير مستقرة ولكنها في الوقت ذاته أصبحت أكثر انفتاحاً على ترتيبات جديدة للسلام والأمن، نتيجة الاقتناع المتزايد لدى الفاعلين الإقليميين بكلفة الصراع، وتنامي

الحاجة لبناء آليات إدارة أزمات أكثر شمولاً. وتؤكد العديد من الدراسات أنّ هذه المرحلة انتقلت فيها المنطقة من "مركزية الولايات المتحدة" إلى "تعددية المزاحمة الدولية"، الأمر الذي يجعل أي هندسة مستقبلية للسلام مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفهم هذه التحولات البنيوية (Buzan and Wæver 2003, 46–48).

**المطلب الثاني: إعادة تموضع الفاعلين الإقليميين وخرائط الصراع والتحالف(2011–2024)**

شهد الشرق الأوسط خلال العقد الأخير عملية إعادة تموضع واسعة للفاعلين الإقليميين، ترافقت مع تحولات جذرية في موازين القوة وصعود أنماط جديدة من التحالفات. فبعد موجة الاضطرابات التي أعقبت الثورات العربية، أدركت القوى الكبرى في المنطقة مثل السعودية وإيران وتركيا وإسرائيل والإمارات وقطر ومصر، أن البيئة الأمنية لم تعد قابلة للإدارة بالأدوات التقليدية. وقد انعكس ذلك في تبني سياسات أكثر مرونة، والانتقال تدريجياً من منطق الصراع المفتوح إلى منطق إدارة التنافس أو خفض التصعيد أو بناء ترتيبات أمنية جديدة (شكارة، ١٩٩٣: ٣٢–٥٧).

**أولًا: المحور السعودي–الإيراني... من الصراع بالوكالة إلى خفض التصعيد**

يُعدّ التنافس السعودي–الإيراني أحد أبرز المحركات البنيوية للصراع الإقليمي منذ ٢٠٠٣، وهو تنافس شكّل خريطة التحالفات في العراق وسوريا واليمن ولبنان. بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨، اتخذت العلاقة طابع "الحرب الباردة الساخنة"، حيث دعمت كل دولة أطرافاً مختلفة في النزاعات الإقليمية. غير أنّ كلفة الصراع وتحوّل المنطقة إلى ساحات استنزاف اقتصادي وسياسي لكلا البلدين، إضافةً إلى تراجع الدور الأميركي في ضبط التوازن بينهما، دفعت الطرفين إلى مراجعة مقاربتهما الاستراتيجية. وقد مثّل **اتفاق بكين ٢٠٢٣**—برعاية الصين محطة فاصلة في هذا التحول، إذ أسس لمرحلة من خفض التصعيد، فتراجع الهجوم الإعلامي المتبادل، وأُعيد فتح السفارات، وبدأت محادثات حول ملفات اليمن والخليج (مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٢٣).

على الرغم من أن الاتفاق لم يضع حدّاً للخلافات الجوهرية بين الطرفين، فإنه أسهم في تحويل نمط التفاعل من صراع صفري إلى «إدارة للخلاف»، وهو ما انعكس في تراجع نسبي لمستويات التوتر في الساحة اليمنية، وتبادل إشارات إيجابية في الملف العراقي، فضلاً عن المقاربة المتصلة بالأمن البحري في الخليج. وترى مراكز أبحاث عربية وغربية أن التقارب السعودي–الإيراني يُعد أول مسعى جاد لإعادة بناء توازنات إقليمية أكثر استقراراً منذ نحو عقدين. (البغدادي، ٢٠١٢: ٤٥).

**ثانياً: تركيا وسياسة "القوة النشطة" في الإقليم**

اتبعت تركيا منذ ٢٠١١ سياسة خارجية هجومية قائمة على التدخل المباشر في عدد من الساحات الإقليمية، لا سيما سوريا والعراق وليبيا وشرق المتوسط، وقد بررت أنقرة هذا الانخراط بمفهوم "الأمن القومي العابر للحدود"، معتبرة أن استقرار حدودها الجنوبية لن يتحقق إلا عبر منع قيام كيان كردي مستقل في شمال سوريا والعراق. وقد أدى هذا التوجه إلى تغيير جذري في هيكل الأمن الإقليمي، إذ تحولت تركيا من قوة إقليمية صاعدة اقتصادية ودبلوماسية خلال العقد الأول من الألفية إلى قوة عسكرية ميدانية ذات نفوذ مباشر (أوغلو ٢٠١٩، ١٤٠-١٤٢).

وبعد عام ٢٠٢٠ شهد تحولاً جديداً في السياسة التركية، تمثل في إعادة تطبيع العلاقات مع السعودية والإمارات ومصر وإسرائيل، والتقليل من سياسة المواجهة المباشرة، هذا التحول جاء مدفوعاً بأزمة اقتصادية داخلية، ورغبة أنقرة في تحسين علاقاتها مع الخليج لجذب الاستثمارات، غير أنّ هذا الانعطاف لا يعني تخلي تركيا عن طموحاتها الإقليمية، لكنه يشير إلى انتقالها من المواجهة إلى "الدبلوماسية البراغماتية" (Dalay 2022, 2–7).

**ثالثاً: إسرائيل واتفاقيات إبراهيم... توسّع نفوذ أم سلام هش؟**

مثّلت **اتفاقيات إبراهيم (2020)** نقطة مفصلية في إعادة إدماج إسرائيل في البيئة الإقليمية، إذ انتقلت علاقاتها مع الإمارات والبحرين والمغرب والسودان إلى مستوى التحالفات الاقتصادية والتكنولوجية وحتى الدفاعية، وقد اعتبرت مراكز أبحاث إسرائيلية وأميركية هذا التحول "أكبر تغيير في بنية النظام الإقليمي منذ كامب ديفيد"(Koplow 2021, 10–15)، غير أنّ الحرب على غزة (٢٠٢٣-٢٠٢٤) أدّت إلى تراجع زخم الاتفاقيات، وظهور انقسامات عميقة بين المواقف الرسمية والشعوب العربية.

يتفق الباحثون العرب على أن التطبيع الذي لا يواكبه تقدم حقيقي في حلّ القضية الفلسطينية يظل تطبيعاً هشّاً ومحدود الأثر، لكونه يتجاوز جوهر الصراع. وقد بيّنت الحرب الأخيرة أن إسرائيل عاجزة عن ترسيخ حضورها الإقليمي من دون معالجة سياسية فعلية للملف الفلسطيني، في حين تواجه الدول العربية المطبِّعة ضغوطاً شعبية وإعلامية متزايدة قد تعيق تعميق التعاون الاقتصادي والسياسي. (لطيف، ٢٠٢٠: ٨٩).

**رابعاً: صعود أدوار دول الخليج وقطر والإمارات تحديداً**

برزت دول الخليج خاصةً السعودية والإمارات وقطر كقوى صاعدة تمارس أدواراً تتجاوز ثروتها النفطية إلى تأثير دبلوماسي واستثماري وإعلامي واسع. فقد تحولت هذه الدول إلى وسطاء إقليميين، كما في ملف أفغانستان (قطر)، والمفاوضات اليمنية (السعودية وعُمان)، والاتفاقات الاقتصادية الكبرى (الإمارات)، إذ أنّ

هذا الصعود مرتبط بفراغ القوة الناجم عن تراجع الدور الأميركي النسبي، ورغبة هذه الدول في حماية أمنها عبر "التحوّط الاستراتيجي" (Ulrichsen 2020, 55–62).

وقد توسعت هذه القوى في بناء تحالفات جديدة، كتحالفات الطاقة (أوبك+)، ومشاريع الربط البري والنقل (الممر الهندي–الأوروبي)، والتحالفات التكنولوجية (الذكاء الاصطناعي، الدفاع السيبراني)، وخلق هذا تنويعاً واضحاً في أنماط النفوذ الإقليمي، وجعل دول الخليج جزءاً من هندسة الأمن الإقليمي لا مجرد "تابعين" للقوى الكبرى (مركز الإمارات للسياسات ٢٠٢٣، ٧–١٣).

**خامساً: مصر بين أولوية الاستقرار الداخلي واستعادة الدور الإقليمي**

بعد العام ٢٠١٣، ركزت مصر على استعادة استقرارها الداخلي، ما جعل دورها الإقليمي أكثر حذراً، غير أن موقعها الجيوسياسي، وقدرتها العسكرية، وعلاقاتها المتوازنة مع الأطراف المتصارعة، جعلتها لاعباً محورياً في ملفات: غزة، ليبيا، شرق المتوسط، والقرن الإفريقي، ورغم التحديات الاقتصادية، تستمر مصر في توظيف قوتها الدبلوماسية والعسكرية في ضبط التوازنات بين القوى الإقليمية (علي، ٢٠٢٥: ٢).

يظل الدور المصري ضرورياً لأي ترتيبات مستقبلية للسلام، خاصةً مع امتلاكها شبكات اتصالات واسعة مع كل من إسرائيل والفصائل الفلسطينية، إضافةً إلى دورها في مبادرات خفض التصعيد ووقف إطلاق النار (International Crisis Group 2021, 4).

**سادساً: خريطة التحالفات الجديدة... تحوّل من المحاور الصلبة إلى الشراكات المرنة**

تحولت التحالفات الإقليمية من محاور صلبة (مثل محور المقاومة مقابل محور الاعتدال) إلى شراكات مرنة قابلة للتغير، تبعاً للظروف الاقتصادية أو الأمنية، فقد أصبح التعاون بين القوى التي كانت متنافسة سابقاً أمراً شائعاً، مثل تعاون السعودية وتركيا، أو تقارب الإمارات وإيران، أو الشراكات التكنولوجية بين إسرائيل ودول خليجية، هذه المرونة تعكس إدراكاً متصاعداً لضرورة إدارة الخلافات بدل محاولة حسمها (Sayigh 2022, 1–10).

كما شرعت بعض الدول في تبنّي سياسة "تحييد الخلافات" من خلال إنشاء قنوات دبلوماسية دائمة، أو مراكز اتصال أمنية مشتركة، أو لجان اقتصادية ثنائية، وهي أدوات تُعدّ حديثة نسبياً في إطار العلاقات الإقليمية، حيث أن هذه التحولات تعبّر عن انتقال تدريجي من "مناخ الصراع المفتوح" إلى "إدارة التنافس"، بما يعكس الديناميات الجديدة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (عزيز، خليل، ٢٠٢٠: ٢٠–٢١).

## المبحث الثاني: أثر التحولات الجيوسياسية في استراتيجيات السلام الإقليمي

بعد استعراض التحولات البنيوية الكبرى التي أعادت تشكيل النظامين الدولي والإقليمي، يركز هذا المبحث على تحليل أثر هذه التحولات في هندسة السلام الإقليمي، وفي طبيعة المبادرات التي ظهرت خلال العقد الأخير، فقد أثبتت التجارب أن استراتيجيات السلام التقليدية—المبنية على اتفاقيات ثنائية وبرعاية دولية لم تعد قادرة على معالجة تعقيدات الصراعات التي باتت تتجاوز الدول والحكومات إلى فواعل مسلحة وهويات عابرة للحدود،.

في ظل هذا الواقع، اتجهت القوى الإقليمية نحو مقاربات جديدة للسلام، مثل التطبيع من خارج الصراع (اتفاقيات إبراهيم)، والمسار المتدرج لخفض التصعيد بين الأطراف المتنافسة (السعودية–إيران، تركيا–العرب)، إضافةً إلى مبادرات دولية وإقليمية تهدف إلى بناء بنية أمنية تعاونية تتجاوز منطق المحاور الصدامية إلى منطق الاعتمادية المتبادلة.

يسعى هذا المبحث إلى تقييم هذه الاستراتيجيات، وقياس مدى قدرتها على خلق أرضية واقعية للسلام المستدام، ودراسة التحديات البنيوية التي ما تزال تعيق بناء هندسة أمنية شاملة، خصوصاً في ظل استمرار الصراع العربي–الإسرائيلي، وهشاشة الدولة في عدد من البلدان، وتضارب مصالح القوى الدولية. كما يهدف إلى تقديم تصور شامل للفرص المتاحة والمخاطر الكامنة في الطريق نحو نظام إقليمي أكثر استقراراً.

### المطلب الأول: من مقاربات التسوية التقليدية إلى استراتيجيات السلام الجديدة(2011–2024)

شكّلت أحداث عام ٢٠١١ وما أعقبها منعطفاً مفصلياً في بنية السلام الإقليمي، إذ أسهمت الثورات العربية، وما رافقها من انهيارات سياسية وتدخلات خارجية وتنامٍ لدور الفاعلين غير الحكوميين، في إضعاف فاعلية مقاربات السلام التقليدية التي استندت أساساً إلى اتفاقيات ثنائية برعاية القوى الكبرى. وتميّزت أبرز تلك الاتفاقيات، مثل كامب ديفيد (١٩٧٨–١٩٧٩)، وأوسلو (١٩٩٣)، ووادي عربة (١٩٩٤)، بطابعها "الدولتي" حيث انصبّ تركيزها على ترتيبات الحدود والأمن بين الحكومات، من دون التطرّق إلى الجذور العميقة للصراع أو التناقضات البنيوية داخل المجتمعات العربية والإسرائيلية (البغدادي، ٢٠١٢: ٣١–٣٥).

أن النظام الإقليمي لم يعد قابلاً للتهدئة عبر التسويات الثنائية، نظراً لأن أغلب النزاعات أصبحت ذات طبيعة مركّبة، تتداخل فيها البنية الاجتماعية والمذهبية مع المصالح الجيوسياسية، كما في سوريا واليمن وليبيا. وقد اكد لويز فاوست (Cambridge) أنّ "اتفاقيات السلام القديمة لم تعد صالحة لإنتاج استقرار دائم، لأنها تتعامل مع أعراض الصراع لا جذوره" (Fawcett 2021, 233).

**أولاً: التسويات التقليدية... نموذج فقد قدرته على الاستمرار**

كانت مقاربة السلام التقليدية في الشرق الأوسط تعتمد على ثلاثة مبادئ رئيسة: (١) وسيط دولي قوي (عادةً الولايات المتحدة)، (٢) اتفاقات ثنائية بين دولتين (٣) ترتيبات أمنية محدودة تتعلق بالحدود والدفاع. ولكن مع تحوّل البيئة الإقليمية، واجه هذا النموذج عدة تحديات منها:

١. **سقوط الدولة المركزية** في عدد من الدول العربية، ما جعل الطرف الموقّع نفسه غير قادر على تنفيذ الالتزامات.
٢. **تراجع الشرعية الشعبية** لهذه الاتفاقات بسبب اتساع الفجوة بين الحكومات والمجتمعات.
٣. **تزايد الفواعل غير الحكومية** (الجماعات المسلحة، القوى الانفصالية)، وهي جهات لا تخضع لقواعد اتفاقيات السلام.

كما أن النظام الإقليمي لم يعد يتكوّن من دول فقط، بل من "مزيج من الدول والفواعل المسلحة" التي لا يمكن إخضاعها للمنطق التقليدي للسلام (مركز الدراسات الإستراتيجية ٢٠٢٠، ١٤).

وقد تجلّى إخفاق مقاربة التسوية التقليدية بوضوح في المسار الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث تآكلت اتفاقيات أوسلو مع تصاعد الاستيطان، وغياب أفق حقيقي للحل السياسي، وتفجّر المواجهات المتكررة في غزة والضفة الغربية مما أكدت هشاشة مجمل الاتفاقيات السابقة. (الشريف، ٢٠٠٧: ١٦).

**ثانياً: اتفاقيات إبراهيم (٢٠٢٠)... السلام من خارج الصراع**

مثّلت اتفاقيات إبراهيم التي وقعتها الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع إسرائيل تحوّلاً جذرياً في مقاربات السلام الإقليمي، إذ اعتمدت لأول مرة على مبدأ "السلام من خارج الصراع"، بمعنى أنّ الدول العربية لم تشترط التقدم في القضية الفلسطينية، بل ربطت التطبيع بمصالح أمنية واقتصادية وتكنولوجية مباشرة، حيث أن الاتفاقيات تمثّل "معماراً إقليمياً جديداً للسلام" يقوم على المصالح الاقتصادية المشتركة وليس على تسوية النزاع التاريخي (Makovsky 2021, 1–6).

ومع ذلك، تفتقر هذه الاتفاقيات إلى أسس أخلاقية وسياسية راسخة، لكونها تتجاوز عقدة الصراع الجوهرية المتمثلة في القضية الفلسطينية، وأن السلام القائم على المصالح وحدها يظل سلاماً هشّا (محمد رضا وآخرون، ٢٠٠٩: ص١١).

وقد تبين ذلك في تراجع زخم هذه الاتفاقيات عقب الحرب على غزة عام ٢٠٢٣، وارتفاع الكلفة السياسية التي تحملتها الحكومات العربية المطبِّعة، كما أن التطبيع "قد يحقق تعاوناً اقتصادياً، لكنه لا يؤسس لشرعية مجتمعية"، وأن تجاهل جذور الصراع من شأنه أن يقود إلى انفجارات مستقبلية.

ومن الناحية العملية، تطورت الاتفاقيات من مجرد تطبيع سياسي إلى تعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والدفاع السيبراني، إلا أنّ التعاون الأمني تعرّض لاختبار صعب خلال حرب غزة، حين تراجعت الضمانات الأمنية التي وعدت بها إسرائيل، وتزايدت الضغوط على الشركاء العرب. وهذا ما دفع العديد من المحللين إلى إعادة تقييم قدرة هذا النوع من السلام على إنتاج استقرار حقيقي ( International Crisis Group 2024, ٢-٣).

**ثالثاً: دبلوماسية خفض التصعيد... من المواجهة إلى البراغماتية**

ابتداءً من عام ٢٠٢٠، ظهرت موجة جديدة من "دبلوماسية خفض التصعيد" بين القوى الإقليمية، خاصةً الخليجية، كان من أبرز مظاهرها:

١. **المصالحة الخليجية** في قمة العلا(2021) .
٢. **التقارب السعودي–الإيراني** (2023).
٣. **انفتاح تركيا على السعودية والإمارات ومصر.**
٤. **تهدئة نسبية بين الإمارات وإيران.**

ان هذا التحول ما هو نتيجة "الإرهاق الاستراتيجي" بعد عقد من الحروب المكلفة، فقد أدركت القوى الإقليمية أن الصراعات لم تعد أدوات فعالة لتوسيع النفوذ، بل أصبحت عبئاً مالياً وسياسياً، وقد وصفت هذه المرحلة بأنها "عودة الشرق الأوسط إلى السياسة الواقعية البراغماتية"(Cook 2022, 44–52).

كما لعبت التحولات الدولية—وخاصةً تركيز الولايات المتحدة على الصين وشرق آسيا—دوراً مهماً في دفع القوى الإقليمية إلى الاعتماد على نفسها في تأمين ملفاتها الأمنية، وقد أسهمت الصين في فتح مسار بديل للوساطة، كما في اتفاق بكين (٢٠٢٣)، مما يشير إلى نشوء نظام دبلوماسي متعدد الأطراف في المنطقة (Sun 2023, 3–8).

كما أن خفض التصعيد لم يكن مجرد مصالحة سياسية، بل كان تحولاً استراتيجياً نحو "إعادة موازنة الاولويات الداخلية" والاستثمار في التنمية الاقتصادية بدلاً من الصراع (مركز رصانة للدراسات ٢٠٢٢، ٨).

**رابعاً: المبادرات الإقليمية والدولية لبناء السلام... نحو هندسة جديدة للأمن**

إلى جانب المسارات الثنائية أو الثلاثية، برزت مبادرات دولية وإقليمية تهدف إلى هندسة سلام شامل في الشرق الأوسط. وقد ركزت هذه المبادرات على مبادئ:

١. الأمن الجماعي والتعاون الأمني البحري.
٢. الحوار الإقليمي بدلاً من التحالفات الصدامية.
٣. ربط السلام بالتنمية الاقتصادية والطاقة الخضراء.
٤. إشراك المجتمع المدني والشبكات البحثية في صناعة القرار.

تطرح هذه المبادرات تصوّراً جديداً لهندسة الأمن الإقليمي، مستوحياً نماذج من أوروبا وآسيا الوسطى، ولكن بخصوصية الشرق الأوسط. وقد أوصى **معهد الأمم المتحدة لنزع السلاح (UNIDIR)** بضرورة بناء "منصة حوار أمني إقليمي" تشمل الدول العربية وإيران وتركيا، وتتطور تدريجياً إلى ترتيبات رسمية ( UNIDIR 2023, 12).

وتشير التحليلات إلى أن نجاح هذه المبادرات يتوقف على ثلاثة شروط:

١. خفض التوتر السعودي–الإيراني.
٢. معالجة جوهر الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.
٣. وجود إرادة دولية داعمة تضمن تنفيذ الاتفاقات.

لكن غياب الإرادة السياسية الكافية، واستمرار النزاعات الداخلية في اليمن وسوريا وليبيا، يشكل عائقاً أمام تحويل هذه المبادرات إلى منظومة سلام دائمة (العبادي، ٢٠١٣: ١٥).

**المطلب الثاني: نحو هندسة جديدة للأمن والسلام الإقليمي – الفرص والتحديات(2011–2024)**

أفرزت التحولات الجيوسياسية العميقة التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠١١ حاجة ملحّة لإعادة التفكير في بنية الأمن الإقليمي، والتوجه نحو صياغة هندسة جديدة للسلام تتجاوز المنطق التقليدي للصراعات الثنائية أو التحالفات الصدامية. فقد أثبت العقد المنصرم أن أدوات القوة الصلبة وحدها عاجزة عن ضمان الاستقرار، وأن التداخل بين الأمن القومي للدول والأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي يفرض مقاربات أكثر شمولية وتعاونية، وقد أكدت دراسات استراتيجية عربية وغربية أن الشرق الأوسط يقف اليوم أمام مفترق طرق: إما الانتقال نحو منظومة أمنية تعاونية، أو البقاء في دائرة صراعات دائمة يعاد إنتاجها مع كل أزمة (جرجس ٢٠١٩، ١٦٥–١٦٧).

**أولًا: الإطار النظري لهندسة الأمن والسلام الإقليمي**

تستند هندسة السلام الإقليمي الحديثة إلى مجموعة من المفاهيم النظرية، أبرزها: "الأمن التعاوني"، "الأمن الإقليمي المركّب"، و"ربط السلام بالتنمية". وتفترض هذه النظريات أن الأمن لم يعد مجرد قدرة عسكرية بل

أصبح منظومة تشمل: الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، الأمن الغذائي، أمن الطاقة، الأمن البيئي، والاندماج الإقليمي. وترى نظرية "مجمّعات الأمن الإقليمي" لباري بوزان أن الشرق الأوسط هو منطقة ذات ترابط سلبي؛ بمعنى أن التهديد في دولة ما ينتقل بسرعة إلى الدول المجاورة، مما يجعل الأمن الإقليمي مسألة جماعية لا يمكن حلّها بصورة منفردة (Buzan and Wæver 2003, 44–49).

من هذا المنطلق، بدأت بعض الدول تتجه إلى إعادة تعريف أمنها القومي ضمن إطار أشمل، يستند إلى الشراكات الإقليمية والاعتمادية المتبادلة، وليس إلى التنافس الصفري. وقد ظهر ذلك بوضوح في السياسات السعودية والإماراتية بعد ٢٠٢٠، حيث أعادت هذه الدول توظيف القوة الاقتصادية والاستثمارية بوصفها أدوات لصياغة التوازنات بدلاً من التدخل العسكري المباشر (مركز الإمارات للسياسات ٢٠٢١، ٦–١٢).

كما بدأت منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في الدفع نحو مقاربة تشمل العناصر الأمنية والاقتصادية والإنسانية مجتمعة، معتبرة أن "السلام المستدام" يقتضي معالجة الأسباب البنيوية للصراعات، وليس فقط وقف إطلاق النار. وقد أشار تقرير لمعهد الأمم المتحدة لنزع السلاح (UNIDIR) عام ٢٠٢٣ إلى أن الشرق الأوسط بحاجة إلى "بنية أمنية تدريجية متعددة المستويات"، تشمل إجراءات بناء الثقة، وتخفيف التسلّح، والتعاون البحري، والحوار الأمني (UNIDIR 2023, 12–16).

**ثانياً: الفرص المتاحة لبناء هندسة جديدة للسلام الإقليمي**

**١. الإرهاق الاستراتيجي من الحروب والصراعات**

بعد عقد كامل من النزاعات في سوريا واليمن وليبيا والعراق، أصبح الإرهاق الاستراتيجي ملمحاً مشتركاً بين القوى الإقليمية والمجتمعات المحلية، فقد تبيّن للدول أن استمرار الصراع يكلّفها خسائر مالية وأمنية وسياسية هائلة، وأن أي نهضة اقتصادية أو تنموية لن تتحقق في ظل بيئة أمنية مضطربة، حيث أن "الإرهاق الاستراتيجي" كان عاملاً رئيساً في التقارب السعودي–الإيراني، وفي المصالحة الخليجية، وفي تخفيف التوتر التركي–العربي (مركز الأهرام للدراسات ٢٠٢٢، ٨–٩).

**٢. تزايد الإدراك لمخاطر سباق التسلح**

أحد أهم الفرص الإيجابية يتمثل في إدراك الدول الإقليمية أن سباق التسلح خاصةً بين إيران وإسرائيل، أو بين دول الخليج وإيران يرفع مستوى التهديد على الجميع، فالصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة أصبحت أدوات حرب منخفضة الكلفة عالية التأثير، ما يجعل أي تصعيد قادرًا على إشعال المنطقة، إذ أن"خطر الانزلاق إلى حرب غير مقصودة في المنطقة مرتفع للغاية"، وهو ما حفّز العديد من الدول على البحث عن ترتيبات ضبط التسلّح (U.S. Defense Intelligence Agency 2023, 22).

**٣. الفرص الاقتصادية ومشاريع الربط الإقليمي**

تشكل مشاريع الربط الاقتصادي (ممرات التجارة، الربط الكهربائي، أنابيب الغاز، الطاقة المتجددة، الموانئ، والمناطق اللوجستية) فرصة حقيقية لبناء سلام قائم على المصالح المتبادلة، فمشروع **الممر الهندي–الشرق أوسطي–الأوروبي**، ومشاريع الربط الكهربائي بين العراق والخليج، ومشاريع الغاز بين مصر وإسرائيل، كلها تؤسس لاعتمادية اقتصادية تجعل كلفة الصراع مرتفعة جداً. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن "التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يرفع الناتج المحلي لدول المنطقة بنسبة تصل إلى ٨% خلال عشر سنوات" (World Bank 2022, 5–11).

**٤. الصعود الدبلوماسي لدول الخليج وإعادة تموضع القوى الإقليمية**

يُعدّ الدور الخليجي المتصاعد (السعودية – الإمارات – قطر – عُمان) عاملاً إيجابياً، إذ تحولت هذه الدول إلى "قوى توازن" قادرة على الوساطة وإعادة صياغة المعادلات. كما أن التقارب التركي–العربي، والتحولات في السياسة الخارجية السعودية، والانفتاح على الصين، كلها مكنت من خلق بيئة أكثر استعداداً للحوار، إذ أن "الدبلوماسية الخليجية أصبحت أكثر تأثيراً في استقرار المنطقة من التدخلات العسكرية السابقة" (Ulrichsen 2020, 71–78).

**.5التحولات الدولية وصعود الدور الصيني**

تشكّل الوساطة الصينية في التقارب السعودي–الإيراني فرصة لبناء هندسة أمنية جديدة لا تعتمد فقط على الولايات المتحدة. فالصين—بوصفها قوة غير استعمارية تاريخياً في المنطقة—تطرح نموذجاً وسطاً يسمح للدول العربية بتوسيع خياراتها الأمنية بعيداً عن الاستقطاب. ويمكن للدور الصيني أن يسهم في توفير ضمانات اقتصادية وسياسية لأي ترتيبات مستقبلية للأمن الإقليمي (Dorsey 2023, 2–6).

**ثالثاً: التحديات البنيوية أمام هندسة السلام**

على الرغم من الفرص السابقة، تواجه هندسة السلام الإقليمي مجموعة من التحديات البنيوية المعقدة:

**١– استمرار الصراع العربي– الإسرائيلي دون حل**

يمثّل هذا الصراع "العقدة المركزية" للأمن الإقليمي، فغياب حلّ عادل للقضية الفلسطينية يعيد تفجير أي ترتيبات للسلام، كما بيّنت الحرب على غزة (٢٠٢٣–٢٠٢٤)، كما أن "السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يتم دمج القضية الفلسطينية في أي معمار إقليمي جديد"( European Council on Foreign Relations 2024, 4–7).

**٢– هشاشة الدولة الوطنية في عدد من البلدان**

تعاني دول مثل اليمن وسوريا وليبيا ولبنان والعراق من ضعف في مؤسسات الدولة المركزية، وسيطرة فواعل مسلحة غير حكومية، وتدخل خارجي كثيف. وكل ذلك يجعل بناء نظام أمني مستقر على مستوى الإقليم أمراً صعباً، لأن الدولة نفسها غير مستقرة من الداخل(Tripp 2021, 90–97).

**٣- انعدام الثقة التاريخي بين القوى الإقليمية**

يُعَدّ غياب الثقة أحد أعقد التحديات. فالدول الإقليمية عانت لعقود من تدخلات سياسية وأمنية متبادلة، ومن محاولات التأثير في السياسات الداخلية، مما جعل العلاقات بين القوى الرئيسية (السعودية ، إيران ، تركيا ، إسرائيل ، مصر) تقوم على "الشبهات المتبادلة" وليس على التعاون. وتؤكد الأدبيات العسكرية أن "العقود الماضية كرّست نمطاً من الأمن السلبي وشبه الحرب الباردة الإقليمية" ( International Institute for Strategic Studies 2022, 33–41).

**٤- تدخل القوى الدولية وتقاطع مصالحها**

الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي تمتلك مصالح متضاربة في الإقليم، من الطاقة إلى الأمن البحري إلى الملف النووي الإيراني. وهذا التشابك يجعل أي ترتيبات إقليمية عرضة للتعطيل في حال تعارضت مع مصالح القوى الكبرى(Trenin 2020, 1–6).

**٥-صعود الهويات السياسية والصراعات الطائفية**

أفضى الانقسام المذهبي والسياسي إلى تعزيز شرعية الفواعل غير الحكومية واستمرار أدوارها في مسار الصراع، الأمر الذي يجعل هندسة السلام رهناً بمعالجة جذرية لبنية الهوية والصراع الأهلي، لا الاكتفاء بترتيبات تقتصر على الحكومات وحدها (محمد، ٢٠٢٠: ١٠).

**رابعاً: مسار مقترح لهندسة السلام الإقليمي**

في ضوء ما سبق، يمكن اقتراح مسار تدريجي لبناء هندسة واقعية ومستدامة للسلام في الشرق الأوسط، يقوم على:

**١. إطلاق منصة حوار أمني إقليمي**

تشمل: السعودية، إيران، مصر، تركيا، دول الخليج، العراق، الأردن، وربما إسرائيل لاحقاً بشرط ربط مشاركتها بحلّ سياسي جاد للقضية الفلسطينية.

**٢. البدء بملفات أقل حساسية**

مثل: مكافحة الإرهاب، أمن الممرات البحرية، التغير المناخي، الطاقة المتجددة، الأمن الغذائي.

**٣. بناء إجراءات ثقة تدريجية**

تشمل:

- تبادل المعلومات الاستخبارية حول التهديدات المشتركة.
- خفض التسلّح الصاروخي.
- احترام السيادة وعدم التدخل.

**٤. ربط الأمن بالاقتصاد والتنمية**

عبر مشاريع إقليمية كبرى في الطاقة والنقل والربط الكهربائي، لأن الاعتمادية الاقتصادية تمنح السلام بعداً استراتيجياً وليس ظرفياً.

**٥. إشراك المجتمع المدني والجامعات والمراكز البحثية**

لخلق رواية مجتمعية للسلام، تمنع الحكومات من التراجع تحت ضغط التحولات السياسية.

## الخاتمة:

تؤكد الدراسة أنّ التحولات الجيوسياسية العميقة التي شهدها الشرق الأوسط خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٤) أحدثت تغييراً جذرياً في بنية النظام الإقليمي، ودفعت الفاعلين الرئيسيين إلى إعادة صياغة أدواتهم واستراتيجياتهم تجاه قضايا الأمن والسلام، فقد أظهرت الأزمات الممتدة في سوريا واليمن والعراق وليبيا، وصعود الفواعل غير الحكومية، وانحسار هيمنة القطب الواحد، أنّ الاستقرار الإقليمي لم يعد ممكناً عبر الأدوات التقليدية أو التسويات الثنائية المحدودة، بل يتطلب إطاراً تعاونياً أوسع وأكثر شمولاً. كما كشفت الحرب على غزة (٢٠٢٣-٢٠٢٤) أن تجاهل جذور الصراع العربي–الإسرائيلي ينسف أي محاولات لبناء سلام مستدام، وأن المعالجات الجزئية بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو السياسية تبقى عرضة للانهيار عند أول أزمة.

في ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى هندسة أمنية جديدة تقوم على ربط الأمن بالتنمية، وعلى بناء ثقة متبادلة بين الدول الإقليمية، وعلى تقليل فرص التصعيد غير المقصود، وعلى إدارة التنافس بدل تركه مفتوحاً. وتظهر نتائج الدراسة أن القوى الإقليمية أصبحت أكثر ميلاً للبراغماتية ولخفض منسوب الصراع بسبب الإرهاق الاستراتيجي من الحروب، وظهور أولويات تنموية جديدة، ورغبة في جذب الاستثمارات، ومع ذلك، ما تزال التحديات البنيوية، مثل هشاشة الدولة الوطنية، والاستقطاب الطائفي، وتدخل القوى الدولية—تشكل عقبة أمام تحويل هذا التوجه إلى منظومة أمنية راسخة.

## الاستنتاجات :

١. التحولات الجيوسياسية بين ٢٠١١-٢٠٢٤ غيّرت البنية الأساسية للنظام الإقليمي وجعلت أمن الشرق الأوسط مركّباً يشمل قوات دولية وفاعلين من غير الدول، وليس دولاً وحكومات فقط.
٢. تراجع الأحادية الأميركية وصعود التعددية القطبية أتاح للدول الإقليمية مساحة أكبر لإعادة تموضعها، لكنه ضاعف أيضاً من تعقيد التوازنات الإقليمية.
٣. فشل استراتيجيات السلام التقليدية (كامب ديفيد ، أوسلو ، وادي عربة) في تحقيق استقرار دائم بسبب عدم قدرتها على معالجة جذور الصراع، خصوصاً القضية الفلسطينية.
٤. ظهور موجة خفض التصعيد بعد ٢٠٢٠ مثّل تحولاً استراتيجياً حقيقياً، كما في التقارب السعودي-الإيراني، والمصالحة الخليجية، وتعديل السياسة التركية تجاه الخليج ومصر.
٥. السلام الإقليمي الجديد يتجه نحو البراغماتية قائم على المصالح الاقتصادية والطاقة والتكنولوجيا، وليس على التسويات السياسية الشاملة كما كان سابقاً.
٦. التحديات البنيوية ما تزال عميقة وتشمل هشاشة الدولة الوطنية، وصعود الفواعل غير الحكومية، والاستقطاب المذهبي، وتضارب مصالح القوى الدولية.
٧. هندسة السلام الإقليمي ما تزال في بداياتها، لكنها أصبحت ممكنة بفضل الإرهاق الاستراتيجي من الحروب، والتحولات في أولويات الدول، وظهور رغبة متزايدة في التنمية والاستقرار.

## التوصيات:

١. تبنّي مفهوم الأمن الشامل الذي يربط بين الأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والغذائي والبيئي.
٢. إنشاء آلية حوار أمني إقليمي دائم تشارك فيها الدول العربية وإيران وتركيا، على غرار نموذج منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.
٣. ربط مسار التطبيع مع إسرائيل بتقدم ملموس في القضية الفلسطينية لضمان عدم فقدان الشرعية الشعبية والسياسية.
٤. إنشاء شبكات بحثية عربية-إقليمية مشتركة تضم باحثين من الدول العربية وإيران وتركيا لتطوير رؤى متعددة وغير منحازة.
٥. تشجيع الدراسات التطبيقية المتعلقة بفض النزاعات، وبناء السلام، وتقييم المبادرات الإقليمية.
٦. تعزيز خطاب السلام والتعايش عبر الحملات الثقافية والإعلامية والتعليمية.

٧. زيادة الضغط المجتمعي على الحكومات لاعتماد سياسات سلمية وتعاونية بدلاً من التنافس العسكري المكلف.
٨. تقديم ضمانات أمنية واقتصادية لأي ترتيبات إقليمية، خاصة في الخليج والبحر الأحمر.
٩. دعم مشاريع التنمية والبنى التحتية الإقليمية المشتركة لأنها تشكّل قاعدة لسلام طويل المدى.

## المصادر باللغة العربية:


١. جرجس، فواز. ٢٠١٩. صناعة الشرق الأوسط: سياسات الإقليم وتوازنات القوة. (لندن: روتليدج).
٢. داوود أوغلو، أحمد. ٢٠١٩. العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. (إسطنبول: Küre Yayınları).
٣. مركز الإمارات للسياسات. ٢٠٢١. "إعادة تعريف أمن الخليج في مرحلة ما بعد ٢٠٢٠." أبوظبي.
٤. مركز الإمارات للسياسات. ٢٠٢٣. "التحولات الجيوسياسية ودور دول الخليج." أبوظبي.
٥. مركز الأهرام للدراسات. ٢٠٢٢. "الإرهاق الاستراتيجي في الإقليم العربي." القاهرة.
٦. مركز الجزيرة للدراسات. ٢٠٢٣. "الاتفاق السعودي–الإيراني: تحولات التوازن الإقليمي." الدوحة.
٧. مركز الدراسات الإستراتيجية. ٢٠٢٠. النزاعات المركّبة في الشرق الأوسط بعد ٢٠١١. جامعة بغداد.
٨. مركز رصانة للدراسات. ٢٠٢٢. تحولات الخليج في عصر خفض التصعيد. الرياض.
٩. لطيف، ماهر. (٢٠٢٠). الأزمة العربية والتسابق نحو التطبيع: السياقات والملاءات. مجلة حمورابي، ٣٦، خريف ٢٠٢٠.
١٠. الشريف، ماهر. (٢٠٠٧). إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو: وقفة عند بعض السجالات الفكرية. مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٨(٧٠)، ربيع ٢٠٠٧.
١١. العبادي، فؤاد. (٢٠١٣). السياسة الخارجية لإيران وأثرها على أمن الخليج العربي (١٩٩١–٢٠١٢) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن.
١٢. البغدادي، عبد السلام إبراهيم. (٢٠١٢). السلم الوطني (المدني): دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزم الوطني. العراق: بين الحكمة العراقي، سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد (٣٠).
١٣. عزيز، محمد، وخليل، بسمة. (٢٠٢٠). استراتيجيات بناء السلام ما بعد النزاعات: العراق والسلام في الشرق الأوسط. العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي.
١٤. فوده، محمد رضا، وآخرون. (٢٠٠٩). الاستراتيجية والأمن القومي: مدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية (الجزء الأول). مصر: المكتبة العربية للمعارف.
١٥. محمد، شاكر رزيع. (٢٠٢٠). تطور آليات تحقيق المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة: الدبلوماسية العامة أنموذجا (أطروحة دكتوراه منشورة). كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
١٦. علي، محمد حساني يونس. (٢٠٢٥). مصر وإعادة هندسة التوازنات الإقليمية: قراءة استراتيجية في دورها بوقف إطلاق النار في غزة. مركز JSM للأبحاث والدراسات.
١٧. شكارة، أحمد عبد الرزاق. (١٩٩٣). الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد. المستقبل العربي، ١٦(١٧٠).


## المصادر باللغة الانكليزية:


1. Al Jazeera Centre for Studies. 2023. “The Saudi–Iranian Agreement: Shifts in the Regional Balance.” Doha.
2. Lateef, M. (2020). The Arab crisis and the race towards normalization: Contexts and implications. Hammurabi Journal, 36, Fall 2020.
3. Al-Sharif, M. (2007). Post-Oslo process challenges: A review of selected intellectual debates. Palestinian Studies Journal, 18(70), Spring 2007.

4. Al-Abbadi, F. (2013). Iran's foreign policy and its impact on the security of the Arab Gulf (1991–2012) (Unpublished master's thesis). Middle East University, Faculty of Arts and Sciences, Department of Political Science, Jordan.
5. Al-Baghdadi, A. S. I. (2012). National (civil) peace: A socio-political study of reconciliation, tolerance, forgiveness, harmony, and national solidarity. Iraq: Bayn Al-Hikma Al-Iraqi, Monthly Cultural Book Series, No. 30.
6. Aziz, M., & Khalil, B. (2020). Post-conflict peacebuilding strategies: Iraq and peace in the Middle East. Iraq: Al-Bashami Office for Academic Publishing.
7. Fouda, M. R., et al. (2009). Strategy and national security: An introduction to political, economic, and strategic sciences (Vol. 1). Egypt: Arab Library for Knowledge.
8. Mohammed, S. R. (2020). The evolution of mechanisms for achieving national interest in international relations after the Cold War: Public diplomacy as a model (Published doctoral dissertation). College of Political Science, University of Baghdad, Iraq.
9. Ali, M. H. Y. (2025). Egypt and the re-engineering of regional balances: A strategic reading of its role in achieving a ceasefire in Gaza. JSM Center for Research and Studies.
10. Shakara, A. A. R. (1993). American strategic thought and the Middle East in the new international order. Al-Mustaqbal Al-Arabi, 16(170).
11. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. 2022. "Strategic Fatigue in the Arab Region." Cairo.
12. Barry, Buzan, and Ole Wæver. 2003. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press.
13. Carnegie Moscow Center. 2020. Trenin, Dmitri. "Russia, the U.S., and the Middle East." Moscow.
14. Center for Strategic Studies. 2020. *Complex Conflicts in the Middle East after 2011*. Baghdad: University of Baghdad.
15. Cook, Steven A. 2022. "The New Middle East Realism." *Foreign Affairs* 101 (5).
16. Dalay, Galip. 2022. "Turkey's New Foreign Policy: Towards Pragmatic Re-engagement." Washington, DC: Brookings Institution.
17. Davutoğlu, Ahmet. 2019. *Strategic Depth: Turkey's International Position and Role*. Istanbul: Küre Yayınları.
18. Dorsey, James. 2023. "China's Expanding Role in Middle East Diplomacy." Washington, DC: Middle East Institute.
19. Emirates Policy Center. 2021. "Redefining Gulf Security in the Post-2020 Era." Abu Dhabi.
20. Emirates Policy Center. 2023. "Geopolitical Transformations and the Role of the Gulf States." Abu Dhabi.
21. European Council on Foreign Relations. 2024. "The Middle East after Gaza." Brussels.
22. Fawcett, Louise (ed.). 2021. *International Relations of the Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press.
23. International Crisis Group. 2021. "Egypt's Role in Gaza: Between Mediation and Security Interests." Brussels.
24. International Crisis Group. 2024. "The Abraham Accords after Gaza." Brussels.
25. International Institute for Strategic Studies (IISS). 2022. *Middle East Strategic Review*. London: IISS.

26. Jarząbek, Jarosław. 2019. "The Theory of Regional Security Complexes in the Middle Eastern Dimension." *Krakow International Studies*.
27. Katz, Yaron. 2025. "Middle Eastern Geopolitics from the Arab Spring to the Israel–Hamas War." *Athens Journal of Mediterranean Studies* 11 (1).
28. Koplow, Michael. 2021. "The Abraham Accords: A New Regional Order?" Washington, DC: Israel Policy Forum.
29. Makovsky, David. 2021. "The Abraham Accords: A Paradigm Shift?" Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy.
30. Rasanah International Institute for Iranian Studies. 2022. *Gulf Transformations in the Era of De-escalation*. Riyadh.
31. Salloukh, Bassel F. 2013. "The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East." Rome: Istituto Affari Internazionali (IAI).
32. Sayigh, Yezid. 2022. "Shifting Alliances in the Middle East." Beirut: Carnegie Middle East Center.
33. Sun, Yun. 2023. "China's Mediation in the Saudi–Iran Deal." Washington, DC: Stimson Center.
34. Tripp, Charles. 2021. *The Power and the State in the Middle East*. London: Pluto Press.
35. U.S. Defense Intelligence Agency. 2023. *Iran Military Power*. Washington, DC.
36. Ulrichsen, Kristian Coates. 2020. *Gulf States in the Changing Middle East*. London: Hurst Publishers.
37. Ulrichsen, Kristian. 2020. *Gulf States in the Changing International Order*. London: Hurst.
38. UNIDIR. 2023. *Deterrence and Stability in the Middle East*. Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research.
39. World Bank. 2022. "Economic Integration in the Middle East." Washington, DC.